جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

1965

منظمة العمل العربية

عقدٌ من الإنجازات

(2016 – 2026)

وتستمر المسيرة .....

منظمة العمل العربية

عقدٌ من الإنجازات

(2016 – 2026)

وتستمر المسيرة.....

إصدارات منظمة العمل العربية

2026/6/22

بناءً على توجيهات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعرض إنجازات مؤسسات العمل العربي المشترك خلال الفترة 2016-2026، يأتي هذا الإصدار توثيقًا لأبرز إنجازات منظمة العمل العربية خلال عقدٍ من العمل الجاد والمتواصل، وذلك بمناسبة اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تقديم المدير العام

على امتداد ستة عقود ونيف، واصلت منظمة العمل العربية أداء رسالتها القومية في خدمة قضايا العمل والعمال، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، مستندةً إلى دستورها وميثاقها، وإلى إيمان راسخ بأن العدالة الاجتماعية، وتنمية الإنسان العربي، تمثلان ركيزتين أساسيتين لبناء مستقبل عمل أكثر عدالة واستقرارًا واستدامة.

وجاءت إشادة القمة العربية في دورتها السابعة والعشرين، المنعقدة في نواكشوط عام 2016، بجهود منظمة العمل العربية في تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، تأكيدًا لمكانة المنظمة ودورها في منظومة العمل العربي المشترك، وحافزاً للمضي قدماً في مسيرة عقد من الإنجازات.

وقد شهدت الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2026 تحولات عميقة ومتسارعة في عالم العمل، فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتسارع الثورة التكنولوجية، وتداعيات الأزمات الإقليمية والدولية، وما صاحبها من ضغوط متزايدة على أسواق العمل العربية، وأنظمة الحماية الاجتماعية، وسياسات التشغيل، وأوضاع العمال وأصحاب الأعمال. وفي ظل هذه المتغيرات، حرصت منظمة العمل العربية على مواكبة أولويات المرحلة، في تلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة، وتطوير أدواتها وآليات عملها، بما يعزز دورها في منظومة العمل العربي المشترك.

وإننا في منظمة العمل العربية، وبرغم محدودية الإمكانات، استطعنا أن نتجاوز كثيرًا من المعوقات، وأن نواجه جلّ التحديات التي اعترضت مسيرتنا وأبطأت خطانا، مستندين إلى إيماننا برسالتنا القومية، وإلى ثقة أطراف الإنتاج الثلاثة في

الدول العربية الأعضاء؛ وهي ثقة أعتز بها، ومسؤولية شُرفت بحملها. ونفخر بما تحقق، بفضل الله، من إنجازات، بدعم ومساندة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ممثلةً بمعالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي كان لدعمه لمسيرة المنظمة أثرٌ مهم في تعزيز قدرتها على أداء دورها، وترسيخ حضورها في خدمة قضايا العمل والتشغيل، وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي في الوطن العربي.

ويأتي هذا الكتيّب توثيقًا لأبرز ما تحقق خلال عقدٍ من العمل، في مسيرة منظمة أيقنت بأن قوة المؤسسات تُقاس بقدرتها على صناعة الأثر، وحسن توظيف الإمكانات، وبناء الشراكات، والعمل الجاد القائم على التخطيط والكفاءة والإدارة الحكيمة والرشيدة. وما نضعه بين أيديكم اليوم هو ثمرة تعاون وتنسيق عربي، وجهد جماعي، وتكامل بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال، ودعم مستمر من جامعة الدول العربية. وهو في الوقت ذاته حافزٌ لمواصلة المسيرة بعزيمة أكبر، ومسؤولية أعمق تجاه قضايا العمل والتنمية في وطننا العربي.

وستظل منظمة العمل العربية، بعون الله، بيتًا للخبرة العربية، ومنبرًا للحوار الاجتماعي، ورافدًا أصيلًا من روافد العمل العربي المشترك، ماضيةً في أداء رسالتها، وفيةً لقضايا أمتنا العربية المصيرية، وحريصةً على أن تبقى أيقونةً للعمل العربي المشترك.

المدير العام

فايز علي المطيري

مقدمة

لكل منظمةٍ عريقة رسالةٌ ثابتة تستند إلى نشأتها ودستورها وميثاقها، ورؤيةٌ تتجدد لتعيد قراءة دورها في ضوء المتغيرات والتحولات العربية والإقليمية والدولية. ومنظمة العمل العربية، بما تحمله من رصيد ممتد في خدمة قضايا العمل والعمال، حافظت على جوهر رسالتها القومية، وعرفت خلال العقد الأخير مرحلةً متميزة من العمل الجاد، اتسعت فيها مسؤولياتها، وتنوعت أدوارها، وطورت رؤيتها وأدواتها، لتواكب المتغيرات وتستجيب لاحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

ومنذ عام 2015، وتحديدًا مع تولي سعادة الأستاذ فايز علي المطيري مهام المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربي، بدأت مرحلة جديدة في مسيرة المنظمة؛ مرحلة قامت على رؤية واضحة، وإرادة عمل، وتعهدٍ صادق أمام الله وأمام أطراف الإنتاج الثلاثة، ببذل كل جهد ممكن لخدمة هذه المنظمة العريقة، والارتقاء بأدائها، وتعزيز مكانتها في منظومة العمل العربي المشترك.

ولم تكن هذه السنوات العشرة عادية؛ فقد شهدت المنطقة العربية والعالم تحولات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية عميقة، وأزمات متلاحقة، وتغيرات متسارعة في طبيعة العمل، ومتطلبات المهارات، وأنماط التشغيل، والحماية الاجتماعية.

وفي خضم هذه التحديات، مضت المنظمة في تطوير أدواتها وآليات عملها، مستندةً إلى خبراتها المتراكمة، وحريصةً على تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، بدعم من

أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وجامعة الدول العربية، ودولة المقر، جمهورية مصر العربية.

وقد انعكست هذه المرحلة في نقلة نوعية على مستوى أداء المنظمة وبرامجها وأنشطتها؛ إذ حرصت على أن تكون خطط عملها أكثر ارتباطًا باحتياجات الدول العربية، وأكثر استجابة لأولويات الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال. فجاءت أنشطتها متنوعة بين برامج تأهيلية، وورش عمل، ودورات تدريبية، وندوات قومية، ومنتديات، واجتماعات خبراء، إلى جانب تقارير ودراسات وأدلة استرشادية تناولت أبرز قضايا العمل والعمال على الساحة العربية.

كما حرصت المنظمة، بقيادة مديرها العام خلال هذا العقد، على مواكبة توجهات جامعة الدول العربية، في ظل دعم ومساندة معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولا سيما ما يتصل بأهداف التنمية المستدامة 2030، والمبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، والرؤية العربية 2045، وتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما عزز دور المنظمة في الربط بين قضايا العمل والتنمية والتحولات المستقبلية.

ويأتي هذا الكتيّب ليقدّم للقارئ خلاصة مكثفة لمسيرة عقدٍ من الإنجازات، كقراءة في مسار عملٍ مؤسسي استطاع، رغم محدودية الإمكانات، أن يصنع أثرًا ملموسًا، وأن يعزز حضور منظمة العمل العربية كبيت خبرة عربي، ومنبر للحوار الاجتماعي، وشريك فاعل في دعم سياسات العمل والتشغيل والتنمية في الوطن العربي.

ومن خلال صفحاته المعدودة، يستعرض هذا الإصدار أبرز المحطات التي تركت بصماتها في مسيرة المنظمة خلال الفترة 2016–2026، في مجالات الرؤية الفكرية والاستراتيجية، ومعايير العمل العربية، والتدريب وبناء القدرات، والتحول الرقمي

والـذكاء الاصـــطناعي، والحمايـة الاجتماعيـة، وتمكين المرأة والأشـخاص ذوي الإعاقة، ودعم القضـية الفلسـطينية، وتطوير الأداء المؤسـسـي والمالي والإداري داخل المنظمة.

إنها مسـيرة عقدٍ من العمل الجاد، والتخطيط، والمثابرة، والتعاون والتنسـيق العربي؛ مسـيرة منظمة أيقنت بأن صـون قيمة العمل، وحفظ كرامة العامل، وتحقيق العـدالـة الاجتمـاعيـة، وتوفير العمـل اللائق، وتنميـة الموارد البشـريـة العربية، سـتظل في صـميم خططها وبرامجها، وجوهر رسـالتها، وبوصـلتها نحو المستقبل.

وتستمر المسيرة...

القســـم الأول

عقدٌ من العمل والتجديد

أولاً: عام 2015.... نقطة التحول وبداية مسار جديد

منذ تأسيسها، أدّت منظمة العمل العربية دورًا محوريًا في دعم منظومة العمل العربي المشترك، من خلال اختصاصها بقضايا العمل والعمال، وطبيعتها الثلاثية التي تجمع الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال تحت مظلة واحدة. وقد منحتها هذه الخصوصية مكانة متميزة كمنبر عربي للحوار الاجتماعي، ومنصة لتبادل الرؤى والخبرات، وصياغة التوجهات المشتركة حول قضايا العمل والتشغيل والتنمية بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

وانطلاقًا من دستورها وميثاقها، واصلت المنظمة تطوير السياسات وتحديث التشريعات العربية ذات الصلة بعالم العمل، وتعزيز الحقوق والحريات النقابية، ورفع كفاءة الموارد البشرية العربية، وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، وتنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة إلى تطوير أسواق العمل، وتحسين شروط وظروف العمل، وتعزيز الإنتاجية، وصون كرامة العامل العربي.

غير أن عام 2015 لم يكن مجرد محطة دستورية في مسيرة المنظمة، بل شكّل نقطة تحول وبداية مسار جديد. ففي الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربي، ومع تولي سعادة الأستاذ فايز علي المطيري منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية، بدأت مرحلة حملت معها رؤية عملية للتطوير، وإرادة واضحة للإنجاز، وتعهدًا صادقًا ببذل الجهد والإخلاص والمثابرة لخدمة هذه المنظمة العريقة، والارتقاء برسالتها القومية في خدمة قضايا العمل والعمال.

ومنذ تلك اللحظة، أصبح التطوير والتحديث نهج عمل تُبنى خطواته بالتخطيط والمتابعة، وحسن توظيف الإمكانات. فقد اتجهت المنظمة إلى تحديث أدواتها، ورفع جودة أنشطتها، وتعزيز كفاءة خبرائها وكوادرها، وتوسيع حضورها العربي والدولي،

بحيث تصبح أكثر قدرة على الاستجابة لأولويات الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال في الدول العربية.

وقد انعكس هذا النهج في خطط عمل أكثر واقعية، وأنشطة أكثر تنوعًا، وموضوعات أكثر ارتباطًا بتحولات سوق العمل العربي. فإلى جانب البرامج التأهيلية والدورات التدريبية وورش العمل والندوات القومية والمنتديات واجتماعات الخبراء، حرصت المنظمة على إصدار تقارير ودراسات وأدلة استرشادية تناولت قضايا العمل والعمال من زوايا جديدة، وربطت بين التشغيل والتنمية، وبين التدريب والمستقبل، وبين الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وقد حرصت المنظمة على أن تظل قريبة من واقع الدول العربية، مدركةً اختلاف احتياجاتها وتفاوت إمكاناتها، فعملت على إعداد خطط سنوية تستند إلى احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة.

ولأن المرحلة كانت مليئة بالتحولات، لم تكتفِ المنظمة بأداء دورها التقليدي، بل انتقلت إلى مساحة أوسع من العمل والتأثير؛ فواكبت رؤى الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتفاعلت مع المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، وانخرطت في مسارات الرؤية العربية 2045، وعملت على تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما جعل قضايا العمل جزءًا فاعلًا من أجندة التنمية العربية الشاملة والمستدامة.

وكان لدعم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بقيادة **معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية**، أثر مهم في تعزيز هذا المسار، وتمكين المنظمة من أداء دورها ضمن منظومة العمل العربي المشترك،

بوصفها بيت خبرة عربيًا متخصصًا، ومنبرًا للحوار الاجتماعي، وشريكًا فاعلًا في دعم قضايا العمل والتنمية.

وهكذا، تحوّل العقد الممتد من عام 2016 إلى عام 2026 إلى مرحلة ذات ملامح واضحة في مسيرة منظمة العمل العربية: قيادة تؤمن بالمسؤولية، ومنظمة تطور أدواتها، وبرامج تلامس احتياجات الواقع، ورؤية تربط بين العمل والتنمية والمستقبل. ومن هنا تبدأ حكاية هذا الكتيّب؛ حكاية عقدٍ من الإنجازات، ومسيرة تمضي بخطى واثقة.

ثانياً: تقارير المدير العام... من رصد الواقع إلى صياغة التوجهات

تحولت تقارير المدير العام المقدمة إلى مؤتمرات العمل العربية خلال هذا العقد إلى مساحة فكرية واستراتيجية استباقية لقراءة التحولات، والتحديات، وطرح الرؤى التي تساعد أطراف الإنتاج الثلاثة على التعامل مع عالم عمل سريع التغير.

ومنذ تولي سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية مهامه، اتخذت هذه التقارير طابعًا أكثر ارتباطًا بالواقع العربي وأكثر انفتاحًا على مستقبل العمل. فقد حرصت على أن تلامس القضايا التي تشغل الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال، وأن تطرح موضوعاتها في توقيت يعكس وعيًا بتحولات المرحلة، واحتياجات أسواق العمل العربية.

وقد جاءت موضوعات التقارير متدرجة ومترابطة، وكأنها ترسم خارطة لمسار العمل العربي خلال العقد الأخير؛ من التحديات التنموية، إلى التدريب المهني، وديناميكية أسواق العمل، وعلاقات العمل، وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، ثم الاقتصاد الرقمي، والحوار الاجتماعي، ومستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية، والتنويع الاقتصادي كمسار للتنمية، وصولاً إلى النمو الاقتصادي المستدام : نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة فى الدول العربية. وامتدت هذه التقارير إلى تقديم مقاربات تربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبين سياسات التشغيل والتحولات التكنولوجية، وبين الحماية الاجتماعية والحوار الثلاثي. وبذلك أصبحت التقارير أداة لتوجيه النقاش داخل مؤتمر العمل العربي، ومنطلقًا لصياغة مبادرات وسياسات واستراتيجيات عربية أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات.

وقد شكل هذا المسار أساسًا لعدد من المبادرات والوثائق المهمة التي تبنتها المنظمة، ووجدت طريقها إلى الإقرار أو الاعتماد في أطر العمل العربي المشترك، والقمم العربية بما يعكس قدرة المنظمة على تحويل الرؤية إلى مسارات عملية قابلة للتنفيذ، ونقل الأفكار من حيّز النقاش إلى فضاء السياسات العامة. ومن أبرز هذه الوثائق: مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، وإعلان المبادئ بشأن "مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"، وإعلان المبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة".

وقد اتسق هذا التوجه مع أهداف التنمية المستدامة 2030، ومع الرؤى الوطنية التي تبنتها العديد من الدول العربية، ومع التوجهات الاستراتيجية لجامعة الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أسهم في تعزيز مكانة مؤتمر العمل العربي كمنبر ثلاثي يسهم في بلورة الحلول وبناء التوافق حول مستقبل العمل العربي.

ومن خلال هذا النهج، قدم سعادة المدير العام في تقاريره قراءة عربية لقضايا عالمية معقدة، ربطت بين المتغيرات الدولية وخصوصية الواقع العربي، ووضعت أمام أطراف الإنتاج الثلاثة رؤى تساعد على بناء أسواق عمل أكثر مرونة وشمولًا واستدامة.

ثالثاً: العقد الاجتماعي الجديد، تجديد الثقة

من أبرز المبادرات التي شـهدها العقد الماضـي مبادرة **العقد الاجتماعي الجديد**، التي جاءت اسـتجابة لحاجة متزايدة إلى إعادة بناء الثقة بين أطراف الإنتاج، وتحقيق توازن أكثر عدالة بين الحقوق والواجبات، وقدرة مشـتركة على مواجهة التحولات الاقتصـادية والاجتماعية والتكنولوجية، في ظل ما شـهدته المنطقة العربية والعالم من تحولات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية عميقة.

ومن هذا الإدراك، جاءت **مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سـبيلنا نحو مسـتقبل آمن وعادل ومسـتدام"**، التي طرحتها منظمة العمل العربية في مرحلة كانت فيها أسواق العمل العربية أحوج ما تكون إلى مقاربة جديدة، تعيد الاعتبار للحوار الاجتماعي، وتضع الإنسان والعمل اللائق في قلب عملية التنمية.

وقد عبّرت هذه المبادرة عن رؤية سـعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، في مواجهة تحديات العمل والبطالة والحماية الاجتماعية من خلال إطار عربي جامع، يلتقي فيه أطراف الإنتاج الثلاثة على أرضـية مشـتركة من المسـؤولية والثقة والشـراكة. وشـكل دعوة إلى مراجعة أعمق لطبيعة العلاقة بين أطراف الإنتاج في ظل واقع عربي متغير؛ حيث تتسع أنماط العمل الجديدة، ويتنامى الاقتصاد غير المنظم، وتتزايد الحاجة إلى نظم حماية اجتماعية أكثر شمولًا، وسياسات تشغيل أكثر قدرة على استيعاب الشباب والنساء والفئات الأكثر هشاشة.

وتقوم هذه المبادرة على صـياغة سـياسـات اقتصـادية واجتماعية أكثر مرونة وعدالة، توفر فرص العمل اللائق، وتوسـع مظلة الحماية الاجتماعية، وتدعم

اســتقرار علاقـات العمـل، وتؤكـد أن الحوار الاجتمـاعي أداة اســتراتيجيـة لبنـاء التوافق، وتعزيز السلم الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شـكل تبني هذه المبادرة في القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين التي عقدت في المنامة،مملكة البحرين، 2024 محطة مهمة في مســيرة منظمة العمل العربية، من حيث قدرتها على قراءة التحولات بعمق، وصـياغة اسـتجابات عربية تعيد بناء الثقة، والتوازن، والمسؤولية المشتركة.

رابعاً: مرجعيات عربية لمستقبل العمل والتنمية

أصـــدرت منظمـة العـمـل العـربيـة خلال العـقـد الأخير عـدداً من الوثـائق والاســتراتيجيات تضــاف إلى رصــيد العمل العربي المشــترك، كمرجعيات عربية تســتجيب لتحولات عميقة في أســواق العمل، وتضــع أمام صــناع القرار وأطراف الإنتاج الثلاثة رؤى وأدوات أكثر وضوحًا للتعامل مع المستقبل.

بتوجيهات المدير العام، اتجهت المنظمة إلى إعداد أطر استراتيجية وإعلانات مبادئ ترصـــد التحـديـات، وتحولها إلى فرص للتطوير والإصـــلاح، من خلال الربط بين التعليم والتـدريـب، والتشـــغـيـل، وريـادة الأعمـال، والتحول التكنولوجي، وتنمية الموارد البشرية.

وفي هذا السياق، برزت **الاستراتيجية العربية للتعليم التقني والمهني المحدثة لعام 2023** التي اعتمـدتهـا القمـة العربيـة في دورتهـا الثـالثـة والثلاثين، التي عقـدت في المنـامـة، مملكـة البحرين، عـام 2024، بوصـــفهـا إطـاراً هـامـاً لتطوير منظومات التعليم والتدريب التقني والمهني، وربطها باحتياجات أسواق العمل، وتحسين جودة المهارات، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز فرص الشـــباب في الحصـــول على عمل لائق ومنتج.

وفي المسار ذاته، جاء **إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية** ليضع الإنسان في قلب التحول الرقمي، مؤكدًا أن التكنولوجيا ينبغي أن تكون أداة لتعزيز قدرات العاملين وتوفير فرص العمل اللائق. وتم اعتماده في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة في بغداد عام 2025 إلى جانب **الاستراتيجية العربية المحدثة لتنمية القوى العاملة والتشغيل.**

أما **الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال**، فقد عكســـت إدراكًا متقدمًا لأهمية الانتقال من انتظار فرص العمل إلى صـناعتها، باعتبار ريادة الأعمال أحد محركات النمو الاقتصـادي، ووسـيلة لتمكين الشـباب والنسـاء، وتنويع مصـادر الدخل، وتحفيز الابتكار في الاقتصـــادات العربية، وســـيتم عرضـــها على القمة العربية القادمة.

وبذلك، أســـهمت هذه المرجعيات في تعزيز الدور الفكري والفني لمنظمة العمل العربية، وربط مخرجاتها بمسارات طويلة المدى، تنطلق من بناء الإنسان، وتطوير المهارات، وتمكين الفئات المنتجة، وتعزيز مرونة أســـواق العمل العربية في مواجهة التحولات المتسارعة.

خامساً: الرؤية العربية 2045، من مرئيات إلى برامج عمل

مثّل اعتماد **الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل** في قمة بغداد عام 2025 محطة استراتيجية بارزة في مسار العمل العربي المشترك، بما تحمله من نظرة بعيدة المدى إلى مستقبل التنمية العربية، وما تفتحه من آفاق أوسع للتكامل، وبناء القدرات، وتعزيز القدرة العربية على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة.

بادرت المنظمة إلى بلورة مرئيات عملية لتنفيذ هذه الرؤية، انطلاقًا من صميم اختصاصها في قضايا العمل، والتشغيل، وتنمية الموارد البشرية، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.

فساهمت المنظمة في تحويل الرؤية من إطار استرشادي بعيد المدى إلى مسارات عمل قابلة للتنفيذ والمتابعة، من خلال ربط أركان الرؤية وأهدافها بخطط المنظمة وبرامجها التنفيذية، وبما يخدم أولويات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وقد شكّل قرار مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته الرابعة بعد المائة لعام 2026 محطة مهمة في هذا المسار، إذ ثمّن المجلس جهود مكتب العمل العربي في إعداد مرئيات المنظمة بشأن تنفيذ الرؤية العربية 2045، ودعم توجهه نحو تحويل هذه المرئيات إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ.

وبناءً على ذلك، أعدت المنظمة إطاراً استراتيجياً لعملها في المرحلة القادمة، يربط بين خطة عملها لعامي 2027–2028، وبين مستهدفات الرؤية العربية

2045، بما يعزز فرص بناء شراكات عربية ودولية في مجالات التشغيل، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

وستعرض المنظمة تقرير متابعة سنوي بشأن أنشطة وبرامج المنظمة في إطار تنفيذ الرؤية العربية 2045، على الدورات القادمة لمؤتمر العمل العربي. وبذلك، انتقلت مساهمة المنظمة في الرؤية من مرحلة المرئيات العامة إلى مرحلة التخطيط والمتابعة وربط البرامج السنوية بالأهداف المستقبلية بعيدة المدى.

ويأتي مشروع تحديث وتفعيل **التصنيف العربي المعياري للمهن** في صميم هذا التوجه، باعتباره إحدى الأدوات العملية التي يمكن من خلالها ربط الرؤية باحتياجات أسواق العمل العربية. فالمنظمة تعمل على تطوير هذا التصنيف ليواكب المهن الرقمية، ومهن الذكاء الاصطناعي، والمهن الخضراء، والمهن المستحدثة، وربطه بمنظومات التعليم والتدريب التقني والمهني، وبمعلومات أسواق العمل، ومسارات التوجيه والإرشاد المهني.

ومن شأن هذا التحديث أن يجعل التصنيف العربي المعياري للمهن أداة مرجعية داعمة للاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمهارات، وتنظيم تنقل العمالة العربية، وتعزيز التكامل بين أسواق العمل، بما ينسجم مع طموحات الرؤية العربية 2045 في بناء مستقبل عربي قائم على المعرفة، والابتكار، والتنمية المتوازنة.

سادساً: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

شهد العقد الماضي تحولًا عميقًا في طبيعة العمل وأنماط التشغيل، نتيجة التقدم المتسارع في التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والمنصات الإلكترونية، والاقتصاد المعرفي، كان لها تأثير مباشر في مستقبل الوظائف والمهارات.

وقد أدركت المنظمة مبكرًا أهمية هذه التحولات، وبتوجيه من سعادة المدير العام للمنظمة، تم إدماج قضايا الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة ضمن تقارير المدير العام والبنود الفنية والدراسات المتخصصة، وضمن برامج المنظمة وأنشطتها، بما يعكس حرصه على استباق المتغيرات وتقديم الدعم لأطراف الإنتاج الثلاثة في الاستجابة لها.

وقد تجلى هذا التوجه في عدد من تقارير المدير العام المقدمة إلى مؤتمرات العمل العربية؛ إذ تناول تقرير عام 2022 موضوع **الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل**، فيما ركز تقرير عام 2024 على **مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية**، ثم جاء تقرير عام 2025 ليؤكد **أهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دعم التنويع الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية العربية.**

وقدمت المنظمة بنودًا فنية ناقشت قضايا الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، وسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي، وشروط العمل اللائق للشباب في المنصات الرقمية. كما نفذت برامج وندوات عربية لبناء قدرات الموارد البشرية على التعامل مع الأنماط الجديدة للعمل، ودورات تدريبية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة العمل.

وأصدرت المنظمة دراسة بعنوان "**ثلاثية الذكاء الاصطناعي... فرص استشرافية نحو وظائف المستقبل**"، بما يعكس سعيها إلى تقديم قراءة عربية متوازنة للفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل.

كما حرصت المنظمة على دعم جهود **جامعة الدول العربية** في تفعيل **المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي**، التي أطلقها **معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية**، باعتبارها إحدى المبادرات العربية الرائدة لاستشراف المستقبل الرقمي، وتمكين الدول العربية من توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم التنمية والإنسان.

ومن هنا، جاء اهتمام المنظمة بتطوير المهارات، وتحديث التصنيفات المهنية، ودعم التعليم والتدريب التقني والمهني، وتوسيع الحوار الاجتماعي حول مستقبل العمل. فمستقبل أسواق العمل العربية ستحدده قدرة المؤسسات العربية على توجيه هذه التكنولوجيا نحو خدمة الإنسان، وصون كرامة العمل، وبناء اقتصاد أكثر معرفة وابتكارًا واستدامة.

القسم الثاني

عقدٌ من الأثر والتمكين

أولاً: معايير العمل العربية تواكب عالم العمل المتغيّر

تعد **معايير العمل العربية** إحدى الركائز الأساسية لعمل منظمة العمل العربية، بما توفره من مرجعية تشريعية وسياساتية للدول الأعضاء في تطوير وتحديث قوانين العمل، وتحسين شروط وظروف العمل.

وقد أصدرت المنظمة **إحدى وعشرين اتفاقية عمل عربية وعشر توصيات**، تشكل مجتمعة إطارًا عربيًا مهمًا للاسترشاد به في صياغة السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة بعلاقات العمل، والتدريب المهني، والحماية الاجتماعية، وبيئة العمل، والأنماط الجديدة للعمل.

وخلال العقد الأخير، ومع تسارع التحولات في أنماط التشغيل وبيئات العمل، كان لتوجهات سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، دور واضح في الدفع نحو تحديث معايير العمل العربية، وربطها بالتحولات الجديدة التي فرضها الاقتصاد الرقمي، والعمل عن بُعد، والمنصات الرقمية، والعمل المرن، والمهارات المستقبلية.

وقد شكّلت الدورة الخمسون لمؤتمر العمل العربي لعام 2024 محطة بارزة في هذا المسار، بإقرار اتفاقية العمل العربية رقم 20 والتوصية العربية رقم 10 بشأن الأنماط الجديدة للعمل، وهي خطوة عكست إدراك المنظمة المبكر لأهمية تنظيم بيئات العمل الجديدة، وضمان ألا يكون التحول الرقمي على حساب حقوق العامل أو الحماية الاجتماعية أو شروط العمل اللائق.

كما جاء إقرار اتفاقية العمل العربية رقم 21 بشأن التوجيه والتدريب المهني المعدلة تأكيدًا على أن مستقبل أسواق العمل العربية يبدأ من الاستثمار في

الإنســـان، ومن بناء منظومات توجيه وتدريب قادرة على إعداد الشـــباب والكوادر العربية لمتطلبات سوق عمل سريع التغير.

وفي إطار متابعة الالتزام بمعايير العمل العربية، تواصـــل المنظمة، من خلال **لجنة الخبراء القانونيين**، مراجعة التشـــريعات الوطنية في الدول العربية وتقييم مدى توافقها مع الاتفاقيات والتوصيات العربية، وتحديد الفجوات التشريعية، واقتراح سبل معالجتها، بما يعزز مبادئ العدالة والإنصاف.

كما عملت المنظمة خلال العقد الأخير على تحديث نماذج تقارير متابعة اتفاقيات العمل العربية، وإعداد قاعدة بيانات لنقاط الاتصـــال في الدول الأعضـــاء، بما ســـاهم في تحســـين انتظام الردود الواردة، ورفع جودة التقارير، وتعزيز النشـــاط المعياري العربي، وتحويل المتابعة من إجراء شـــكلي إلى أداة لتطوير التشـــريعات والسياسات.

ثانياً: التدريب وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

تمثل تنمية الموارد البشرية العربية أحد الأهداف الجوهرية لمنظمة العمل العربية، باعتبار الإنسان أساس التنمية وغايتها، والقوة الحقيقية القادرة على تحويل السياسات والخطط إلى أثر ملموس في أسواق العمل. ومن هذا المنطلق، أولت المنظمة خلال العقد الماضي اهتمامًا خاصًا بالتدريب وبناء القدرات، من خلال تنفيذ برامج تأهيلية وورش عمل وأنشطة تدريبية على المستويين العربي والوطني، بما يستجيب لاحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وقد حرصت المنظمة، بتوجيهات من مديرها العام، على أن تكون برامجها التدريبية أكثر ارتباطًا بالاحتياجات الفعلية للدول العربية، وأكثر قدرة على مواكبة التحولات المتسارعة في عالم العمل. فجاءت خطط عملها السنوية متضمنةً أنشطة موجهة للحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي، واحتياجات الدول الأكثر تأثرًا بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وشملت هذه البرامج مجالات متعددة، من بينها سياسات التشغيل، والتدريب المهني، والصحة والسلامة المهنية، وتفتيش العمل، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، وريادة الأعمال. كما عملت المنظمة على تطوير محتوى هذه البرامج ومنهجيات تنفيذها، بما ينسجم مع التحولات الجديدة في سوق العمل، ويتناول موضوعات أكثر ارتباطًا بالمستقبل، مثل المهارات الرقمية، والأنماط الجديدة للعمل، والاقتصاد الأخضر، واستخدام التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل.

وفي إطار تعظيم الاستفادة من خبراتها الفنية، نفذت المنظمة برامج نوعية بتمويل ذاتي، بما يعكس ثقة الدول العربية الأعضاء بقدرتها على تقديم محتوى تدريبي

متخصص وعملي. ومن أبرز هذه البرامج البرنامج التأهيلي للدبلوم المهني في الصحة والسلامة المهنية، الذي نُفذ بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ليشكل نموذجًا عربيًا متقدمًا في بناء القدرات المتخصصة.

وقد أسهمت هذه الجهود في رفع كفاءة الكوادر العربية، وتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيرات، وتوفير أدوات عملية لصناع القرار والممارسين في مجالات العمل والتشغيل والحماية. وبذلك رسخت المنظمة مكانتها كمؤسسة فنية وتدريبية متخصصة، وبيت خبرة عربي في تنمية الكوادر العاملة، وبناء القدرات القادرة على صناعة مستقبل عمل أكثر كفاءة واستدامة.

ثالثاً: نحو منظومة حماية اجتماعية أكثر شمولاً

تولي المنظمة أهمية خاصة لقضايا الحماية الاجتماعية، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وصون كرامة الإنسان في مواجهة المخاطر والأزمات. وقد ازدادت أهمية هذا الملف خلال العقد الماضي، في ظل أزمات متلاحقة أثّرت على أوضاع العمال وأسرهم، ووسّعت دائرة الهشاشة، وفرضت الحاجة إلى نظم حماية أكثر شمولًا ومرونة وقدرة على الاستجابة.

وقد وجّه المدير العام، اهتمامًا خاصًا لقضايا الحماية الاجتماعية بوصفها أولوية تنموية وإنسانية ترتبط مباشرةً بمستقبل العمل واستقرار المجتمعات، وباعتبارها مدخلًا أساسيًا لتعزيز صمود العمال والفئات الأكثر هشاشة في مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، دعمت المنظمة السياسات والنماذج الهادفة إلى توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين، وتطوير أدوات أكثر مرونة لمدّ الحماية إلى العمال في القطاعات الهشة، والعاملين في الاقتصاد غير المنظم، والفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى نظم الحماية القائمة.

كما حرصت المنظمة على إبراز هذا الملف في المحافل العربية والدولية، من خلال عقد جلسة حلول بعنوان : المسارات الرقمية نحو إضفاء الطابع المنظّم في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن أعمال القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، الدوحة، 2025. كما شارك سعادة المدير العام في جلسة حوارية رفيعة المستوى بعنوان "من الاقتصاد غير المنظم إلى العدالة الاجتماعية: تعزيز

الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع"، بما يعكس حضور المنظمة في المؤتمرات العالمية المتصلة بالحماية الاجتماعية والعمل اللائق.

كما أولت المنظمة اهتمامًا خاصًا بملف عمل الأطفال، ولا سيما أسوأ أشكاله، إدراكًا منها أن حماية الطفولة تبدأ بمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل. وقد ربطت المنظمة جهود مكافحة عمل الأطفال بسياسات التعليم الأساسي، والتعليم التقني، والتدريب المهني، وبرامج الحماية الاجتماعية، بما يساعد على بناء استجابات أكثر تكاملًا لهذه القضية.

وقد نظمت المنظمة في هذا المجال عددًا من الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة، من بينها **المؤتمر العربي رفيع المستوى حول عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية**، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، بما يعكس التزامًا عربيًا متجددًا بحماية الطفولة والفئات الأكثر هشاشة. كما عقدت منظمة العمل العربية، للمرة الأولى، جلسة ضمن الفعاليات الموازية للمؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال في مراكش، فبراير/ 2026، في خطوة عززت حضورها الدولي في هذا الملف الإنساني والتنموي المهم.

رابعاً: تمكين المرأة ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة

لا يكتمل الحديث عن مستقبل العمل العربي دون الوقوف عند الفئات التي تمثل طاقةً حقيقية للتنمية، وفي مقدمتها المرأة العاملة العربية والأشخاص ذوو الإعاقة. فأسواق العمل الأكثر عدالة واستدامة هي تلك التي تفتح أبوابها أمام الجميع، وتتيح لكل فرد فرصة المشاركة والإنتاج، وفق مبدأ تكافؤ الفرص وصون الكرامة الإنسانية.

أولت المنظمة خلال العقد الماضي اهتمامًا متزايدًا بقضايا المرأة العاملة العربية، إدراكًا منها أن تمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في سوق العمل يمثلان شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع الإنتاجية، وتوسيع قاعدة النمو في الدول العربية.

حرصت المنظمة على أن يكون ملف المرأة العاملة حاضرًا في برامجها وأنشطتها، من خلال دعم السياسات والمبادرات التي تعزز مشاركتها الاقتصادية، وتوفر لها بيئة عمل آمنة وصحية، وتدعم حقوقها في التشريعات الوطنية.

وقد شكلت **لجنة شؤون عمل المرأة العربية** إحدى الآليات المهمة في دفع هذا المسار، حيث عملت المنظمة من خلالها على تعزيز مناقشة واقع المرأة في سوق العمل، وطرح الرؤى التي تدعم تمكينها، وتطوير السياسات الكفيلة بتوسيع مشاركتها في التنمية.

وفي هذا الإطار، عقدت المنظمة **المنتدى العربي للمرأة العاملة "التمكين من منظور التنمية المستدامة"** في القاهرة، عام 2019، وأطلق المدير العام لمنظمة العمل العربية في جلسته الافتتاحية **الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة**

في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي أقرتها القمة العربية في دورتها الحادية والثلاثين، الجزائر، 2022، باعتبارها مرجعية عربية تهدف إلى تمكين المرأة العربية العاملة، وضمان مشاركتها في التنمية بأبعادها المختلفة، وتطوير إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وإبراز دور الإعلام في نشر ثقافة المساواة وتأكيد أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وبالقدر ذاته، أولت المنظمة اهتمامًا خاصًا بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، انطلاقًا من أن العمل حق أصيل، وأن الإعاقة لا ينبغي أن تكون عائقًا أمام المشاركة والإنتاج متى توفرت البيئة المواتية، والتشريعات الداعمة، والتقنيات المساندة، وفرص التدريب والتأهيل المناسبة.

وقد دعمت المنظمة السياسات والأطر التشريعية والبرامج التي تعزز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجع القطاعين العام والخاص على توفير فرص عمل مناسبة ومستدامة لهم، وتدعم استخدام التقنيات المساندة وتهيئة بيئات العمل بما يضمن إدماجهم الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما شاركت منظمة العمل العربية في مبادرات عربية ذات صلة، نظمتها جامعة الدول العربية إلى جانب عدد من المنظمات العربية المتخصصة، كمبادرة العيش باستقلالية، بما يعكس التزامها بمبدأ تكافؤ الفرص، وحق كل إنسان في العمل الكريم، والمشاركة الفاعلة في التنمية.

خامساً: فلسطين والقضايا العربية ذات الأولوية

ظلت القضية الفلسطينية في صدارة القضايا العربية التي أولتها منظمة العمل العربية اهتمامًا خاصًا، انطلاقًا من كونها قضية العرب الأولى، ومن إدراك المنظمة لحجم الانتهاكات التي يتعرض لها العمال وأصحاب الأعمال والشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، وما تتركه هذه الانتهاكات من آثار اقتصادية واجتماعية.

وقد حرص المدير العام على أن تبقى أوضاع العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة حاضرة في المحافل العربية والدولية، وفي مقدمتها مؤتمرات العمل العربية والدولية، واجتماعات منظمة العمل الدولية، واجتماعات المجموعة العربية، تأكيدًا على أن الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين جزء أصيل من رسالة المنظمة ومسؤوليتها القومية.

وفي هذا الإطار، واصلت المنظمة إصدار تقريرها السنوي حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل)، بما يوفر مادة توثيقية مهمة لعرض الانتهاكات وتداعياتها أمام الجهات العربية والدولية، ويدعم الجهود الرامية إلى حشد المواقف المساندة لحقوق عمال وشعب فلسطين.

كما دأبت المنظمة على تنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى(في الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل)، سنويًا على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي في جنيف، بمشاركة واسعة من

الوفود العربية والأجنبية، ليبقى هذا الملتقى منبرًا ثابتًا لحشد التضامن، وإبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في المحافل الدولية.

ومن المحطات المهمة في هذا المسار، عقد جلسة خاصة حول أوضاع عمال وشعب فلسطين ضمن أعمال مؤتمر العمل العربي (الدورة 47 ،القاهرة،أبريل،2021)، بحضور معالي الدكتور نبيل شعث ممثل فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين. كما تابعت المنظمة، بالتنسيق مع المجموعة العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة، الجهود الرامية إلى دعم طلب دولة فلسطين بالحصول على العضوية الكاملة في منظمة العمل الدولية، وحرصت على إدراج هذا الملف ضمن اجتماعات المجموعة العربية، وتنسيق المواقف، ومتابعة التواصل مع الجهات المعنية في منظمة العمل الدولية، دعمًا للحقوق الفلسطينية المشروعة.

وفي السياق ذاته، أسهمت المنظمة في دعم الجهود المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، من خلال الدعوة إلى حشد الدعم لصندوق التشغيل الفلسطيني، ومواصلة التنسيق مع وزارة العمل في دولة فلسطين والشركاء الاجتماعيين. وقد تُوجت هذه الجهود **بعقد اجتماع الشركاء لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل في عمّان عام 2023**، بما شكّل محطة مهمة في دعم التشغيل والحماية الاجتماعية في فلسطين.

وقد شكّل حصول دولة فلسطين على مركز دولة غير عضو بصفة مراقب في منظمة العمل الدولية خلال الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي عام 2025، وتفعيل هذا القرار في الدورة 114 عام 2026، محطة مهمة في هذا المسار، وخطوة أساسية لتعزيز الحضور الفلسطيني في منظمة العمل الدولية، ومواصلة السعي نحو نيل كامل الحقوق المشروعة.

سادساً: دعم الابتكار والإبداع العربي

في عالمٍ تتسارع فيه التحولات، أصبح الابتكار أحد الركائز الأساسية لصناعة مستقبل العمل، وتعزيز الإنتاجية، وبناء اقتصادات أكثر قدرة على المنافسة. ومن هذا المنطلق، أولت منظمة العمل العربية اهتمامًا خاصًا بدعم الإبداع العربي، ولا سيما بين الشباب والكوادر العلمية، إيمانًا منها بأن الاستثمار في العقول العربية يمثل استثمارًا مباشرًا في مستقبل التنمية والعمل والإنتاج.

وقد حرصت المنظمة، بتوجيهات من مديرها العام، على تشجيع المبادرات التي تفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب العربي، وتربط بين المعرفة والتطبيق، وبين البحث العلمي واحتياجات سوق العمل، وبين الابتكار والتنمية المستدامة، فقد كرّم سعادته الفريق العلمي الفائز في المعرض الدولي للاختراعات في الشرق الأوسط، بنسخته الخامسة عشرة في دولة الكويت، إلى جانب جامعة الدول العربية وعدد من المنظمات العربية المتخصصة، تعبيرًا عن تقدير المنظمة للطاقات العربية المبدعة، ورسالة دعم للمواهب القادرة على تقديم حلول مبتكرة تخدم التنمية وتفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب العربي.

ويمثل هذا التوجه امتدادًا طبيعيًا لأولويات منظمة العمل العربية في مجالات التدريب، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي. فأسواق العمل الحديثة تحتاج إلى عقول قادرة على التفكير المبدع، وإلى بيئات تشجع المبادرة، وتحول الأفكار إلى مشروعات ومنتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

ولم يقتصر تقدير المنظمة للإبداع على المبادرات العلمية والشبابية، لكنه امتد إلى الوفاء لمسيرة **روّاد العمل العرب**، الذين أسهموا بعطائهم وخبراتهم في ترسيخ قيم

العمل والعطاء وخدمة قضـــايا العمال وأصـحاب الأعمال في الوطن العربي. فقد واصلت منظمة العمل العربية، تقليدها في تكريم القامات العربية كل ثلاث سنوات من خلال تقـديم درعٍ تكريمي يجسّـــد التقـدير والاعتزاز بمســيرتهم الحـافلـة بـالإنجـازات. وخلال العقـد الممتـد من عـام 2016 إلى عـام 2026، تم تكريم أربع كوكبـات من رائـدات وروّاد العمـل العرب خلال انعقـاد مؤتمرات العمـل العربي في أعـوام 2016 و2019 و2022 و2025، بمـا يعكس حرص المنظمـة على توثيق أسمائهم في سجل تاريخ العمل العربي المشترك.

القسم الثالث

عقدٌ من البناء المؤسسي
واستدامة الأداء

أولاً: تطوير البيت الداخلي... من التحدي إلى كفاءة الأداء

لم يكن العقد الممتد من عام 2016 إلى عام 2026 عقدًا عاديًا في مسيرة منظمة العمل العربية؛ فقد جاء محمّلًا بتحديات مالية وإدارية وتنظيمية وفنية، وتزامن مع أزمات عربية وإقليمية ودولية متلاحقة ألقت بظلالها على مؤسسات العمل العربي المشترك. وفي مواجهة هذه التحديات، اتجهت المنظمة، برؤية مديرها العام، إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي، وتطوير أدوات العمل، وتوجيه الإمكانات المتاحة نحو الأولويات الأكثر أثرًا.

وقد شمل هذا المسار تحسين بيئة العمل وتجهيزاتها، وتحديث الأدوات المكتبية والتقنية، وتطوير نظم الصيانة والخدمات الداعمة، بما وفر بيئة أكثر ملاءمة للإنتاجية، وساعد على رفع كفاءة الأداء اليومي للعاملين. كما جرى تبسيط مسارات العمل، وإعادة تنظيم حركة المذكرات والطلبات بين الإدارات والإدارة العليا، وتوثيق خطوات تنفيذ المهام، وإعداد نماذج عمل موحدة، بما عزز وضوح المسؤوليات وقلل التداخل ورفع سرعة الإنجاز.

وامتد التطوير إلى بناء القدرات الداخلية وإعداد كوادر قادرة على مواصلة العمل بكفاءة، من خلال إعادة توزيع المهام، وتشكيل فرق عمل متخصصة، والاستفادة المثلى من الخبرات المتاحة. كما حرصت المنظمة على تطوير قدرات كوادرها الداخلية، من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين في مختلف الإدارات، بما أسهم في رفع كفاءة الأداء داخل المنظمة. كما أسهمت تسوية أوضاع عدد من العاملين من حملة المؤهلات الجامعية، وإعداد صف أول و ثانٍ من الكوادر، في تعزيز القاعدة الإدارية والفنية للمنظمة وضمان استمرارية الأداء المؤسسي.

وفي إطار تحديث آليات العمل، اعتمدت المنظمة استخدام الحاسوب اللوحي في الاجتماعات النظامية والدستورية، وأرشفة الوثائق الرسمية وملفات العاملين إلكترونيًا، واستخدام رمز الاستجابة السريعة في المؤتمرات والأنشطة، وتطوير أساليب عرض بنود المؤتمر العام ومجلس الإدارة. وبذلك انتقلت المنظمة تدريجيًا من الإدارة الورقية إلى إدارة أكثر رقمية وتنظيمًا، تقوم على السرعة، والدقة، والشفافية، وحسن إدارة المعلومات.

وتعزز هذا المسار بترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على جودة الأداء والانضباط الوظيفي، وانتظام إعداد وتنفيذ خطط العمل السنوية، وتطوير آليات متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما جعل العمل الداخلي أكثر قدرة على تحويل القرارات والتوجهات إلى نتائج عملية. وتشير تقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية إلى ما حافظت عليه المنظمة من انضباط إداري ومالي، وإدارة للموارد بشفافية ومسؤولية، وتوجيهها نحو الأولويات التي تخدم رسالة المنظمة وأهدافها.

كما شهدت هذه المرحلة، وبالتزامن مع الذكرى الستين لتأسيس منظمة العمل العربية، تحديث شعار المنظمة وعلمها، في خطوة عكست حرصاً على تطوير هويتها البصرية، والجمع بين الاعتزاز بتاريخها الممتد وإنجازاتها الرائدة.

ثانياً: الاستدامة المالية وحسن إدارة الموارد

كان الملف المالي أحد أبرز تحديات بداية العقد؛ إذ واجهت المنظمة عجزًا في صندوق مكافأة نهاية الخدمة عن تغطية مستحقات العاملين، حيث بلغت المستحقات خلال العامين الأولين فقط 1,239,339 دولارًا أمريكيًا، في حين لم يكن الرصيد الفعلي للصندوق يتجاوز 72,730 دولارًا أمريكيًا. كما بلغ رصيد صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعلاج العاملين 13,878 دولارًا أمريكيًا، وهو مبلغ لا يكفي لمواجهة مصروفات العلاج، إلى جانب غياب سياسة مالية واضحة لسداد الالتزامات، وعدم وجود خريطة تدفقات مالية لإيرادات المنظمة، في ظل موازنة سنوية قدرها 3,900,000 دولار أمريكي غير قابلة للزيادة، ونسب تحصيل للمساهمات في حدود 60%.

ولمواجهة هذا الواقع، اعتمدت المنظمة تخطيطًا ماليًا يمتد حتى عام 2035، وأعدت سياسات مالية لسداد الالتزامات وفق المواعيد والتدفقات المرتبطة بمساهمات الدول الأعضاء ومتأخراتها، إلى جانب سياسة مالية للتعامل مع الأزمات الطارئة غير المخطط لها، جرى استخدامها خلال جائحة كورونا والأزمات الإقليمية اللاحقة. كما جرى وقف الهدر في الإنفاق العام، وترشيد النفقات في مختلف أوجه الصرف على تنفيذ الأنشطة، مع الالتزام بتحويل المخصصات المالية إلى الصناديق الداخلية بشكل منتظم، وعلى وجه الخصوص صندوق مكافأة نهاية الخدمة.

وأدرج المدير العام الملف المالي ضمن أولويات مباحثاته في الدول العربية التي تنعقد بها أنشطة المنظمة، مما أسهم في رفع نسب سداد المساهمات والمتأخرات. كما تم إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول العربية الأعضاء التي عليها متأخرات، بما

دعم انتظام التدفقات المالية، وعزز قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى الرصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد العربي، الذي جرى الحفاظ عليه ليبلغ رصيده الحالي 1,401,343 دولارًا أمريكيًا.

وقد مر صندوق مكافأة نهاية الخدمة بفترة عجز في بداية المسيرة ، وحتى نهاية عام 2021، اتبعت المنظمة خلالها سياسة التوزيع العادل في سداد مستحقات مكافأة نهاية الخدمة، حتى تم سداد كامل المستحقات البالغة 2,909,662 دولارًا أمريكيًا. وبعد معالجة العجز وتعزيز الانضباط المالي، تمكنت المنظمة من سداد مبلغ وقدره 1,769,403 دولاراً أمريكياً خلال الفترة من عام 2021حتى عام 2026.

وقد بلغ الرصيد الفعلي الحالي لصندوق مكافأة نهاية الخدمة 2,680,000 دولاراً أمريكياً، لمواجهة المستحقات المالية والجدير بالذكر أنه تم تعزيز صندوق مكافأة نهاية الخدمة بإجمالي 7,359,065 دولارًا أمريكيًا، بما يتجاوز ثلاث موازنات مالية مسددة للمنظمة، مع الاستمرار على النهج ذاته وصولًا إلى تمويل الصندوق بكامل مستحقات العاملين حتى عام 2045. كما تم دعم صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعلاج العاملين ليصبح رصيده 166,344 دولارًا أمريكيًا.

وبتوجيهات من المدير العام للحفاظ على حقوق العاملين، تم تحويل العجز في كافة الصناديق إلى فائض فعلي مع الحفاظ على الرصيد الاحتياطي العام، ونجد أن الملف المالي انتقل من مرحلة إدارة العجز إلى مرحلة التخطيط والاستدامة، ومن معالجة الالتزامات المتراكمة إلى بناء قدرة مالية أكثر تنظيمًا ومرونة. وقد عكس هذا التحول نهجًا مؤسسيًا يقوم على الانضباط، وترشيد الإنفاق، وضمان حقوق العاملين.

ثالثاً: إدارة الأزمات واستمرارية العمل

اختبرت الأزمات المتلاحقة خلال العقد الماضي قدرة المؤسسات على الصمود، وكشفت أن الاستمرارية لا تتحقق بالإمكانات وحدها، وإنما بالجاهزية، وسرعة القرار، ومرونة الإدارة، والقدرة على إعادة ترتيب الأولويات. وقد واجهت منظمة العمل العربية، شأنها شأن مؤسسات العمل المشترك، تحديات استثنائية فرضتها جائحة كورونا، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، والتوترات والأزمات الإقليمية التي ألقت بظلالها على أسواق العمل والاقتصادات العربية.

وفي مواجهة هذه الظروف، برز نهج المدير العام في إدارة الأزمات بمسؤولية عالية، تقوم على حماية استمرارية العمل، وصون حقوق العاملين، ومواصلة تقديم الدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، دون أن تتوقف المنظمة عن أداء رسالتها أو تفقد قدرتها على التفاعل مع مستجدات الواقع.

وخلال جائحة كورونا، انتقلت المنظمة بسرعة إلى تنفيذ العديد من أنشطتها واجتماعاتها عبر تقنيات الاتصال المرئي، بما ضمن استمرار التواصل مع الدول العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة، وحافظ على انتظام العمل الفني في مرحلة شهد فيها العالم حالة من الإغلاق والارتباك غير المسبوقين. كما وضعت المنظمة ترتيبات خاصة للحضور والعمل عن بُعد، وأعادت توزيع بعض المهام بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، مع الحفاظ على الاستقرار الوظيفي للعاملين وحقوقهم.

واتخذت استجابة المنظمة بعداً معرفياً من خلال إعداد دراسات وتقارير وأدلة إرشادية ساعدت في قراءة آثار الجائحة على أسواق العمل العربية، ورصد التجارب الناجحة للدول العربية في احتواء الأزمة، واقتراح سياسات تسهم في حماية العمال واستمرارية الأعمال. كما تناولت المنظمة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية من

خلال مقاربات تحليلية تناولت آثارها على أسواق العمل، وأنظمة الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، وسلاسل الإمداد، بما عكس قدرة المنظمة على ربط القضايا الاقتصادية العالمية بتأثيراتها المباشرة على واقع العمل العربي.

وفي ضوء الحرب الإقليمية الأخيرة، عملت المنظمة على تطوير بعض محاور خطط عملها، وإعداد دراسات معمقة حول آثار وتداعيات هذه الأزمة على أسواق العمل العربية، وسلاسل الإمداد، والصحة والسلامة المهنية للعاملين في القطاعات الحيوية، وأهمية الحوار الاجتماعي كآلية لتخفيف التداعيات وتعزيز القدرة على الصمود. وقد أثبتت هذه التجربة أن الاستثمار في التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، والتخطيط المالي، وبناء فرق عمل قادرة على التكيف، كان له أثر مباشر في حماية استمرارية المنظمة خلال الظروف الاستثنائية، كما أكدت أنها قادرة على إدارة أزماتها بوعي ومسؤولية، وأن تحول الضغوط إلى فرص للتطوير، وأن تخرج من الأزمات أكثر تماسكًا وقدرة على أداء رسالتها.

رابعاً: التمويل الذاتي و تقديم الخبرات الفنية

في ظل محدودية الموارد وتزايد الاحتياجات، اتجهت منظمة العمل العربية خلال العقد الماضي إلى تطوير مسار التمويل الذاتي، تنفيذًا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبما يعزز قدرتها على توظيف خبراتها الفنية، وتنفيذ برامج نوعية تستجيب لأولويات الدول العربية الأعضاء. وقد جاء هذا التوجه في إطار رؤية المدير العام لتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة، وتحويل الخبرة المتراكمة داخل المنظمة إلى قيمة عملية تقدم للدول والمؤسسات العربية، وتدعم دور المنظمة كبيت خبرة عربي متخصص في قضايا العمل والتشغيل والتنمية البشرية. و ترسخ هذا المسار من خلال تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية المتخصصة، التي استهدفت الكوادر العاملة والداخلين الجدد إلى سوق العمل، واعتمدت على محتوى علمي عالي الجودة، بإشراف خبراء عرب متخصصين. كما نفذت دورات وطنية بتمويل ذاتي بناءً على طلب أطراف الإنتاج الثلاثة، ووفقًا لاحتياجاتها الفنية والمؤسسية. وفي إطار هذا التوجه، قامت المنظمة بترجمة عدد من الإصدارات الحديثة ذات الصلة بعالم العمل، بما أتاح للباحثين والممارسين وصناع القرار الاستفادة من خبرات دولية باللغة العربية. كما نفذت مشروعات فنية نوعية، من بينها تقييم بيئة العمل في إحدى الدول العربية الأعضاء بناءً على طلب الجهة المختصة، وإعداد تقرير فني مفصل بإشراف خبراء المنظمة. وقد ساهم مسار التمويل الذاتي في تعزيز قدرة المنظمة على توسيع نطاق عملها الفني، وتقديم خدمات أكثر تخصصًا لأطراف الإنتاج الثلاثة، مع الحفاظ على جودة المحتوى وكفاءة التنفيذ. كما عزز هذا المسار ثقة الدول والجهات الشريكة بخبرات المنظمة، وقدرتها على تصميم برامج ومشروعات تستجيب للاحتياجات الفعلية في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

القسـم الرابـع

عقدٌ من التأثير وتفعيل الدور العربي والدولي

أولاً: التعاون العربي والدولي وبناء الشراكات

أدركت المنظمة خلال العقد الماضي أن معالجة قضايا العمل والتشغيل والتنمية البشرية تحتاج إلى التعاون والتنسيق وبناء الشراكات، وتبادل للخبرات بين المنظمات العربية والإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق، حرصت المنظمة على تعزيز حضورها في محيطها العربي والدولي، وبناء علاقات تعاون تخدم رسالتها وتدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وقد أولى المدير العام، أهمية خاصة لتوسيع مجالات التعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك، والمنظمات العربية المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

كما عززت المنظمة علاقاتها مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقطاعاتها، ومع عدد من المنظمات العربية المتخصصة، بما أتاح تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنسيق الجهود في ملفات ذات أولوية، من بينها التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم والتدريب التقني والمهني.

كما وقع سعادته على **بروتوكولات ومذكرات تفاهم** مع عدد من الجهات العربية والإقليمية والدولية، بهدف تنظيم آليات التعاون، وتعظيم الاستفادة من الخبرات المتاحة، وتنفيذ برامج تدريبية وفنية تستجيب لاحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة. وقد أسهمت هذه الشراكات في تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم فني أكثر تخصصًا.

وقد ساهمت هذه الشراكات في تعزيز مكانة المنظمة كحلقة وصل بين القضايا العربية والنقاشات الدولية في عالم العمل، وكمنصة قادرة على نقل الخبرات العالمية إلى السياق العربي، وفي الوقت نفسه عرض الرؤية العربية وخصوصية تحدياتها أمام المحافل الدولية.

ثانياً: منظمة العمل العربية... بيت خبرة عربي

على امتداد العقد الماضي، رسخت المنظمة مكانتها كبيت خبرة عربي في مجالات العمل والتشغيل والتدريب والحماية الاجتماعية، مستندةً إلى رصيد طويل من الخبرة الفنية، وإلى قدرة متنامية على قراءة تحولات أسواق العمل العربية، وتقديم المعرفة التي يحتاجها صناع القرار وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وقد عمل المدير العام على تعزيز دور المنظمة المعرفي والفني، من خلال إعداد الإصدارات المتخصصة، والدراسات، والأدلة الاسترشادية، والحقائب التدريبية، والتقارير الدورية التي تعالج قضايا العمل والتشغيل من منظور عربي، وتوفر أدوات عملية تساعد الحكومات على تطوير سياساتها وبرامجها.

وقد شكلت مكتبة المنظمة الورقية والإلكترونية، إلى جانب موقعها الإلكتروني، رصيدًا معرفيًا مهمًا يتيح للباحثين والخبراء والمؤسسات العربية الوصول إلى وثائق ومطبوعات ودراسات وتقارير متخصصة في قضايا العمل والتنمية. كما حرصت المنظمة على إتاحة نسخ إلكترونية من إصداراتها، وتوثيق أنشطتها وندواتها وورش عملها، بما يتيح الاستفادة من الخبرات المتراكمة عبر السنوات.

ومن بين الإصدارات المهمة التي واصلت المنظمة إعدادها سلسلة **تقارير التشغيل والبطالة في الدول العربية**، التي تمثل مرجعًا دوريًا لرصد واقع أسواق العمل العربية وتحليل اتجاهاتها. وقد جاء التقرير العربي الثامن بعنوان **"أسواق العمل: رؤى ومسارات مبتكرة"** ليعكس توجه المنظمة نحو تقديم قراءات أكثر عمقًا وحداثة للتحديات والفرص، وطرح مسارات جديدة للتعامل مع قضايا التشغيل والبطالة والتحول في المهارات.

ثالثاً: التكريم والتقدير العربي والدولي

حظيت منظمة العمل العربية، خلال العقد الماضي، بتقدير عربي ودولي أبرز مكانتها المتنامية في منظومة العمل العربي المشترك، وأثرها في دعم قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، وتلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وقد كان للمدير العام، حضور متميز، من خلال جهوده في تطوير أداء المنظمة، وتعزيز دورها الفني والمؤسسي، وتوسيع حضورها في المحافل العربية والدولية، ودعم القضايا العربية ذات الأولوية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وفي تقديرٍ لدوره في مساندة حقوق عمال وشعب فلسطين، وحشد الدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية، منح فخامة رئيس دولة فلسطين، سعادة المدير العام **وسام نجمة الاستحقاق والتميز**، وهو تكريم رفيع يعكس تقدير دولة فلسطين لمسار من العمل المتواصل في دعم قضيتها العادلة، والدفاع عن حقوق عمال وشعب فلسطين في المحافل العربية والدولية.

كما قلّد فخامة رئيس جمهورية السودان سعادة المدير العام **وسام النيلين من الطبقة الأولى**، تقديرًا لما قدمته منظمة العمل العربية من دعم وتعاون في لأطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية السودان، ولما مثّله هذا التعاون من إسناد مؤسسي وفني في مجالات العمل والتشغيل وبناء القدرات.

وإلى جانب هذه الأوسمة الرفيعة، تلقت المنظمة ومديرها العام العديد من رسائل الشكر والتقدير من قيادات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، كما شهدت مناسبات عربية متعددة تكريم سعادته، عرفاناً لما قدمته المنظمة من برامج وأنشطة ودعم فني، وتقديرًا لجهوده في تطوير آليات عملها، وتعزيز حضورها، وترسيخ دورها كمنبر عربي للحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

رابعاً: حضور فاعل وصوت عربي موحّد في مؤتمر العمل الدولي

خلال العقد الماضي، حرصت المنظمة على تعزيز الحضور العربي في أعمال مؤتمر العمل الدولي، ودعم التنسيق بين الوفود العربية، وتوحيد المواقف حول القضايا ذات الأولوية، بما يعكس قدرة المجموعة العربية على التعبير عن رؤيتها والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية.

ومن المحطات المهمة في هذا المسار **إدراج كلمة موحّدة باسم المجموعة العربية في الجلسة العامة لمؤتمر العمل الدولي**، في سابقة عكست مستوى متقدمًا من التنسيق العربي. ورسخت حضورًا أكثر تنظيمًا وفاعلية لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

كما واصلت المنظمة عقد الاجتماعات التنسيقية لأعضاء المجموعة العربية على هامش دورات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومؤتمر العمل الدولي، لمناقشة الملفات المطروحة وتنسيق المواقف العربية بشأنها، وفي مقدمتها أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة (الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل)، والقضايا الناشئة في عالم العمل محل النقاش.

خامساً: أثر القيادة ... من إدارة المنظمة إلى صناعة الأثر

لا يمكن قراءة مسيرة منظمة العمل العربية خلال العقد الممتد من عام 2016 إلى عام 2026 بمعزل عن الرؤية القيادية التي وجّهت مسار العمل، وأسهمت في تطوير الأداء، وتعزيز مكانة المنظمة، وتحويل محدودية الإمكانات إلى دافع للتجديد والانضباط وصناعة الأثر. فمنذ توليه مهامه مديرًا عامًا للمنظمة، حرص سعادته على ترسيخ نهج يقوم على التخطيط، وتحديث أدوات الأداء، والارتقاء بجودة البرامج والأنشطة، وتوسيع مجالات التعاون الفني، وتعزيز الحضور العربي والدولي، بما جعل المنظمة أكثر قدرة على الاستجابة لأولويات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وقد تجلت هذه الرؤية في اختيار موضوعات تقارير المدير العام، وفي المبادرات والوثائق التي طرحتها المنظمة ووجدت طريقها إلى القمم العربية، وفي تطوير آليات العمل الداخلي، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية، وترسيخ ثقافة الالتزام والجودة والانضباط المؤسسي. كما برز أثر هذه القيادة في دعم القضايا العربية ذات الأولوية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتعزيز التنسيق العربي في المحافل الدولية، وبناء شراكات وسّعت حضور المنظمة، ورسخت دورها كبيت خبرة عربي ومنبر للحوار الاجتماعي. وترسخ هذا الأثر في البيت الداخلي، من خلال بناء كوادر قادرة على مواصلة العمل بكفاءة، وتطوير بيئة العمل، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وضمان الاستدامة المالية والإدارية، بما عزز قدرة المنظمة على الاستمرار في أداء رسالتها. لقد شكّلت القيادة خلال هذا العقد عاملًا أساسيًا في الانتقال من إدارة المنظمة إلى صناعة الأثر؛ إذ أصبحت أكثر حضورًا ، وأكثر التصاقًا باحتياجات الدول العربية، وأكثر قدرة على تحويل الرؤية إلى برامج، والبرامج إلى نتائج، والنتائج إلى قيمة مضافة في مسيرة العمل العربي المشترك.

خاتمة

إن ما تحقق خلال العقد الممتد من عام 2016 إلى عام 2026 يمثل محطة مهمة في مسيرة منظمة العمل العربية، ومرتكزًا للمرحلة المقبلة، في عالم عمل يشهد تحولات متسارعة، تتطلب رؤى أكثر استباقًا، وأدوات أكثر مرونة، وشراكات عربية أكثر فاعلية. لقد مضت المنظمة خلال هذا العقد بثبات في أداء رسالتها القومية، مستندةً إلى تاريخها وميثاقها ودستورها، وإلى ثقة أطراف الإنتاج الثلاثة، ودعم **جامعة الدول العربية**، ومساندة شركائها على المستويات العربية والإقليمية والدولية. ورغم محدودية الإمكانات، استطاعت أن تطور أدواتها، وتوسع مجالات عملها، وتعزز حضورها كشريك فاعل في دعم قضايا العمل والتشغيل.

وكان لرؤية سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية**، أثر واضح في قيادة مسار التطوير والتحديث، وترسيخ نهج مؤسسي يقوم على التخطيط، والانضباط، وحسن توظيف الموارد، وتحويل التحديات إلى فرص للعمل والإنجاز.

وإذ يوثق هذا الكتيّب أبرز محطات هذا العقد، تتعهد منظمة العمل العربية، أن تظل، بعون الله، ماضيةً في أداء رسالتها، وفيةً لقضايا أمتنا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حريصةً على أن يكون الإنسان العربي محور التنمية وغايتها، وأن يظل العمل اللائق، والحوار الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، ركائز أساسية لبناء مستقبل عمل عربي أكثر إنصافًا واستدامة.

وتستمر المسيرة... بالفكر، والإرادة، والعمل....

"لا خيار أمامنا سوى المضي قدمًا برؤية والتزام جماعي، وعمل منسق بين مؤسسات العمل العربي المشترك، وتحت مظلة جامعة الدول العربية، يليق بتطلعات شعوبنا، ويؤسس لمستقبل أكثر عدلاً وشمولاً وإنصافاً لدولنا العربية."

أخوكم
فايز علي المطيري

جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

1965

مكتب العمل العربي

7 ميدان المساحه - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511

هـاتف / فاكـس

(+2) 0233362719 / 21 / 31
(+2) 0237484902

الموقع الرسمي / البريد الإلكتروني

www.alolabor.org
alo@alolabor.org